

الفصاحة بين اللفظ والمعنى

أ. عبد القادر سلامي

مقدمة:

تهدف هذه الدراسة إلى إعمال الفكر فيما أصبح في مألوف الناس من أمر الفصاحة، وذلك بسوق نماذج لغوية، وتحليل أخرى، في محاولة لعقد الأصرة بين فصاحة اللفظ وفصاحة المعنى، وبما يكفل عرض آراء علمائنا القدامى، وما احتجوا به من أدلة نقلية وعقلية تنتصر للفصاحة إن في اللفظ وإن في المعنى، وذلك وفق منهج وصفي تحليلي يعن النظر في صحّة المعاني أو مخالفتها للقياس المعنوي من جهة ما يقع فيها من إحالة على الألفاظ من حيث وضوحها أو انبهامها.

فصاحة اللفظ أم فصاحة المعنى؟

أصل الفصاحة في اللغة: خلوص الشيء ممّا يشوبه. والفعل: فَصَحَ اللَّبَنُ وَأَفْصَحَ: إذا تعرّى من الرّغوة، فهو فصيح. وأفصح الرجل: انطلق لسانه بكلام صحيح واضح، وفُصِّح: جادت لغته حتى لا يلحن. ويقال: أفصح العجمي فصاحة: إذا تكلم بالعربية. ويقال: أفصح الصبح، إذا ظهر ضوءه. قالوا: وكل واضح مُفصِّح^(١). قال يحيى بن خالد (ت ١٢٩هـ): ما رأيت رجلاً قطّ إلا هبته حتى يتكلم، فإن كان فصيحاً عظّم في صدري، وإن قصر سقط من عيني^(٢). وعلى هذا تناول الدارسون اللغويون الفصيح في مجالين، أحدهما بالنسبة إلى اللفظ، وثانيهما بالنسبة إلى المتكلم به، والأوّل أخصّ من الثاني، لأنّ العربي الفصيح، في

رأيهم، قد يتكلم بلفظة لا تعدّ فصيحة^(٣).

وقد اختلف الناس في الفصاحة، فمنهم من قال: إنّها راجعة إلى الألفاظ دون المعاني، واحتجّ من خص الفصاحة بالألفاظ بقوله: نسمع الناس يقولون: هذا لفظ فصيح، وهذه ألفاظ فصيحة ولا نسمع قائلًا يقول: هذا معنى فصيح. وإن قلنا إنّها تشمل اللفظ والمعنى لزم من ذلك المعنى بالفصيح وذلك غير مألوف في كلام الناس^(٤).

والذي رآه عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ) أن المزية من حيز المعاني دون الألفاظ^(٥). وقد اقتصت الفصاحة باللفظ وكانت من صفته من حيث كانت عبارة عن كون اللفظ على وصف إذا كان عليه دلّ على المزية التي نحن في حديثها، وإذا كانت لكون اللفظ دالاً استحال أن يوصف بها المعنى، كما يستحيل أن يوصف المعنى بأنه دالّ مثلاً فاعرفه^(٦).

فبعد القاهر الجرجاني يجعل الفصاحة في اللفظ متعلّقة بالتّظم، فهو لا يعدّ اللفظ فصيحاً في حدّ ذاته، بل فصاحته تأتي من تلاؤم معناه مع الألفاظ المجاورة. ومن ثمّ فالفصيح هو اللفظ الحسن المألوف في الاستعمال، والمتوافق معناه مع غيره في التركيب، والفصاحة هي التكلّم على السليقة التي فطر العربي عليها منذ نشأته في بيئته العربية اللسان، القوية البيان^(٧)، وهو ما حلّصه شهاب الدين الأبهسي (ت ٨٥٠هـ)، بقوله: «والذي أراه في ذلك أنّ الفصيح هو اللفظ الحسن المألوف في الاستعمال بشرط أن يكون معناه منه صحيحاً حسناً»^(٨).

وكأنّ فخر الدين الرازي (ت ٦٠٦هـ) همّ بالردّ على عبد القاهر الجرجاني، حينّ قال: «اعلم أن الفصاحة خلوص الكلام من التعقيد... وأكثر

البلغاء لا يكادون يفرّقون بين البلاغة والفصاحة، بل يستعملونها استعمال الشئيين المترادفين على معنى واحد في تسوية الحكم بينهما، ويزعم بعضهم أن البلاغة في المعاني والفصاحة في الألفاظ، ويستدلّ بقولهم: معنى بليغ ولفظ فصيح^(٩). ولعلّ فخر الدين الرازي سار على هدي الجاحظ (ت ٢٥٥هـ)، بقوله: «فمن زعم أن البلاغة أن يكون السامع يفهم معنى القائل جعل الفصاحة واللكنة^(١٠)، والخطأ والصواب والإغلاق^(١١) والإبانة، والملحون والمعرب كله سواء، وكله بياناً^(١٢)» فالفصاحة عنده قد تلتبس مع الخطأ ومقابلها اللحن الذي يفهم منه اصطلاحاً: الخروج عن أوضاع العرب وسننهم في كلامهم، أو ما سمّاه الجاحظ بالعي^(١٣). ومن هنا ندرك أننا أمام مستويين للفصاحة، أولهما: السلامة اللغوية، وثانيهما: السلامة البيانية، أي اختيار الكلام الجيد المؤثر في السامع، وهو ما يفهم من كلام أبي نصر الفارابي (ت ٣٥١هـ) أيضاً، إذ يقول: «فتصير عباراته خارجة عن عبارة الأئمة، ويكون خطأ وحنأً وغير فصيح^(١٤)».

على أنّ جمهور العلماء يتفقون على أنّه «من المستحسن في الألفاظ تباعد مخارج حروفها، فإذا كانت بعيدة المخارج جاءت الحروف متمكّنة في مواضعها، غير قلقة ولا مكدودة^(١٥)، والعيب في ذلك قول الشاعر^(١٦):

وقبرٍ حربٍ بمكانٍ ففرٍ وليس قُربٍ قَبرٍ حربٍ قَبرٍ

قيل: إن هذا البيت لا يمكن إنشاده ثلاث مرات متوالية، إلّا ويغلط المنشد فيه؛ لأن القرب في المخارج يحدث ثقلاً في النطق^(١٧).

وتجدر الإشارة هنا إلى أن ابن جنيّ (ت ٣٩٢هـ) وقف عند حسن تأليف الحروف، وخلاصة رأيه أنّ الحروف كلّما تباعدت في التأليف كانت أحسن، وإذا

تقارب الحرفان في مخرجيهما قَبَّح اجتماعهما ولا سيما حروف الحلق، لذا رأيناه يفرد لهذه المسألة فصلاً في آخر كتابه «سر صناعة الإعراب»^(١٨).

أما دارسو الإعجاز والبلاغة والنقد، فقد أفادوا من الدراسة الصوتية عند اللغويين، ووجهوا خطاهم نحو تأليف حروف الكلمة بحسب المخارج الصوتية، وماله من دور في حسن التلّفظ وفصاحته أو سوءه وعدم فصاحته. فقد عُرِضت على الخليفة المتوكّل جارية شاعرة، فقال أبو العيّن (ت ٢٨٣هـ) يستحيزها: أحمد الله كثيراً، فقالت: حيث أنشأك ضريراً، فقال: يا أمير المؤمنين قد أحسنت في إساءتها فاشترها»^(١٩).

وقال ثعلب (ت ٢٩١هـ) في أول فصيحته: «هذا كتاب اختيار الفصيح ممّا يجري في كلام الناس وكتبهم، فمنه ما فيه لغة واحدة، والناس على خلافها، فأخبرنا بصواب ذلك، ومنه ما فيه لغتان وثلاث وأكثر من ذلك، فآخترنا أفصحهنّ، ومنه ما فيه لغتان وكثرتا واستعملتا فلم تكن إحداهما أكثر من الأخرى، فأخبرنا بهما»^(٢٠). فالمفهوم من كلامه أن مدار الفصاحة في الكلمة هو كثرة استعمال العرب لها. ويدعم هذا المفهوم ما جاء في طبقات النحويين واللغويين: «قال ابن نوفل: سمعت أبي يقول لأبي عمرو بن العلاء (ت ١٥٤هـ): أخبرني عمّا وصفت ممّا سميت عربية، أيدخل فيه كلام العرب كله؟ فقال: لا. قلت: كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب وهم حجة؟ فقال: أحمل على الأكثر، وأسمّي ما خالفني لغات»^(٢١)»^(٢٢).

ورأى المتأخرون من البلاغيين أنّه لا يمكن لكلّ واحد الاطلاع على ذلك لتقدم العهد بزمان العرب، فحرّروا لذلك ضابطاً يعرف به ما أكثرت العرب من استعماله من غيره، فقالوا: الفصاحة في المفرد: خلوصه من تنافر

الحروف، والغرابة، ومن مخالفة القياس اللغوي^(٢٣).

١- فبالتنافر تكون الكلمة متناهية في الثقل على اللسان، فيعسر النطق بها. من ذلك ما روي عن أعرابي أنه سُئِلَ عن ناقته، فقال: تركتها ترعى «المعنع» (يعني الكلاً).

ومنه ما دون ذلك كلفظ: «مستشزرات»، في قول امرئ القيس يصف فرسه^(٢٤):

غداثة^(٢٥) مُسْتَشْزِرَاتٌ^(٢٦) إِلَى الْعَلَا تَضِلُّ الْعُقَاصُ^(٢٧) فِي مُتْنِي^(٢٨) وَمُرْسَلٍ^(٢٩)
وذلك لتوسط الشين وهي مهموسة رخوة بين التاء وهي مهموسة شديدة والزاي وهي مجهورة^(٣٠).

٢- أما الغرابة فهي أن تكون الكلمة وحشية لا يظهر معناها إلا بعد البحث عنها في معاجم اللغة وكتب الغريب؛ فقد روي عن عيسى بن عمر (ت ٤٩هـ)، أنه سقط عن حمار، فاجتمع عليه الناس، فقال: «ما لكم تكأكم عليّ تكأكم عليّ ذي جنة، افرنقعو عني». أي اجتمعتم، وتنحّوا^(٣١) وافترقوا. وعلّق الشيخ بهاء الدّين السبكي (ت ٧٧٧هـ) على هذا العنصر قائلاً: «ينبغي أن يحمل قوله: (والغرابة) على الغرابة بالنسبة للعرب العرباء، لا بالنسبة إلى استعمال الناس، وإلا لكان جميع ما في كتب الغريب غير فصيح، والقطع بخلافه^(٣٢) وبعد التمعن في قول السبكي يتبين أن الغرابة تعني الألفاظ الفصيحة التي عرفها العرب الخالص وأصبحت غريبة بالنسبة للرعييل الجديد لأسباب معينة منها: ندرة استعمالها أو لتناسيها، ويجب أن لا تقاس الغرابة على استعمال الناس للغة، وإلا لأصبح كل غريب غير فصيح. فالغرابة المقصودة إذن، لا تمسّ الفصاحة بقدر ما تمس مدى تداول الألفاظ

واستعمالها، وهذا ما قصد إليه ثعلب قبل ذلك.

٣- وفيما يخص مخالفة القياس، نجد على سبيل المثال قول الشاعر^(٣٣):

«الحمد لله العليّ الأجلّ»

فالقياس أن يقول الأجلّ بالإدغام^(٣٤) ويردّ الشيخ نفسه على القول ومخالفة القياس بقوله: ما خالف القياس وكثر استعماله، فورد في القرآن الكريم، فإنه فصيح، سواء وافق القياس أم خالفه، فكلامه عزّ اسمه أفصح وأبلغ من أيّ كلام بشريّ، والقواعد القياسية من وضع البشر، ولا يمكن أن تعلو يوماً على كلام الله^(٣٥) ومقتضى ذلك أيضاً أن كلّ ضرورة ارتكبتها شاعر تخرج الكلمة عن الفصاحة، وأقبح الضرورات الزيادة المؤدية إلى ما يقلّ في الكلام كقوله: فأطأتُ شيمالي، أي شمالي، والعدول عن صيغة إلى أخرى كقوله:

«جدّلاء مُحْكَمَةٍ مِنْ نَسْجِ سَلَامٍ»، أي سليمان

وإذا قرأنا هذا البيت بمفرده فلا بأس فيه وينصرف إلى سلام^(٣٦) لكن لتتصور أنّ البيت في قصيدة يذكر فيها مرّة سلام، ومرّة «سليمان»، فإننا نقع في خلط ونجد أنفسنا مضطرين إلى الرجوع إلى مناسبة القصيدة أو ديوان الشاعر أو عصره لرفع الإبهام، وهنا يظهر بوضوح أن هذه الزيادة أو هذا النقصان لم يكونا في محلّهما.

أما إن كانت الزيادة خفية، فلا تغيّر الشيء الكثير، نحو ما في: شيمالي.

٤- وعدّ الشيخ السبكي من شروط الفصاحة، ألا تكون الكلمة مبتدلة، إمّا لتغيير العامة لها إلى غير أصل الوضع، كالصّرم للقطع^(٣٧)، فكان الأصل فيه المجران، وكأنّ المجران يخلق قطعاً بين شيئين أو أكثر^(٣٨). وإمّا لسخافتها في أصل الوضع، فعدل في التنزيل إلى قوله تعالى: ﴿فَأَوْقِدْ لِي يَا

هَامَانٌ عَلَى الطَّيْنِ»^(٣٩) بدل لفظ الطَّوْب (الآجِر) ^(٤٠) ومعنى الآية: اصنع لي الآجِرَ،^(٤١) ذلك أن الطين بعد الطبخ يصبح آجِرًا؛ لذا جاء في قوله: «فأوقد» سابقة لكلمة «الطين»، أي اشعل النار ليطبخ الطين، ونستخلص من الشرح أن الطين بعد الطبخ يصبح آجِرًا أو طوبًا، ولذا ذكر الأصل الذي هو الطين القابل للتجديد واستغنى عن الفرع وهو الآجِر أو الطوب، غير القابل للتجديد، وهذا الأمر لا يستدعي سخافة تذكر.

وأورد حازم القرطاجني (ت ٦٨٤هـ) تقسيمًا للابتدال والغرابة، فذكر أن الكلمة توجد على الأقسام، بأن تكون^(٤٢):

- ١- الكلام الذي استعمله العرب القدماء دون المحدثين^(٤٣)، وكان استعماله كثيرًا في الأشعار وغيرها، فهذا حسنٌ فصيح.
- ٢- ما استعمله العرب القدماء وخاصَّة المحدثين دون عامتهم، ولم يكثر على ألسنة العامة فلا بأس به.
- ٣- ما استعمله العرب، لكنه كثر على ألسنة العامة، وكان معناه اسمًا استغنت به الخاصة عن هذا، فيقبح استعماله لا ابتداله.
- ٤- ما ورد كثيرًا عند الخاصة والعامة دون أن يكون له اسم آخر، والعامة ليست في حاجة إلى ذكرٍ من الخاصَّة، ولم يكن من الأشياء التي تناسب أهل المهنة، فهذا لا يقبح ولا يعدُّ مبتدلاً، مثل لفظتي: الرأس والعين.
- ٥- ما قد يذكر إلا أن الحاجة إليه عند العامة أكثر، كالصنائع، فهو مبتدل.
- ٦- اللفظ الكثير الاستعمال عند العرب والمحدثين لمعنى، وقد استعمله بعض العرب لمعنى آخر نادر، فيجب أن يتجنَّب هذا أيضًا.
- ٧- ما استعملته العامة من غير تغيير، فاستعمالها على ما نطقت به

العرب ليس مبتدلاً، وعلى التغيير قبيح مبتذل.

ونشير أخيراً إلى أن السيوطي (ت ٩١١هـ) نقل في مزهره عن أحد العلماء رتب الفصاحة بحسب الانتقال من حرف إلى حرف بعداً أو قرّباً، وقد أحصى للكلمة المؤلفة من ثلاثة أحرف اثني عشر تركيباً، وانتهى إلى أن أحسن هذه التراكيب وأكثرها استعمالاً ما انحدر فيه من المخرج الأعلى إلى الأوسط إلى الأدنى، يليها ما انثقل فيه من الأوسط إلى الأدنى إلى الأعلى، ثم من الأعلى إلى الأدنى إلى الأوسط^(٤٤).

وإذا كان اللغويون لم يهتموا بفصاحة المعاني اهتمامهم بفصاحة الألفاظ التي ربّوها بين دخيل^(٤٥) ومعرب^(٤٦) ومولّد^(٤٧) ومحدّث أو عامي^(٤٨)، فلعنّ مردّ ذلك إلى كون الألفاظ عندهم عوارض متناهية والمعاني جواهر غير متناهية^(٤٩)؛ الأمر الذي لا ينبغي أنّ من القدماء، على جلال قدرهم، من لم تستجب له بعض معاني الألفاظ، على فصاحتها، طيّعةً. فقد سأل أبو حاتم السجستاني (ت ٢٥٥هـ) الأصمعي (ت ٢١٦هـ): «لم سمّيت منى منى؟ فقال: لا أدري. فلقني أبا عبيدة (ت ٢١٠هـ)، فسأله، فقال: لم أكن مع آدم، عليه السلام، حين علّمه الله تعالى الأسماء، فسأله عن اشتقاق الأسماء، فأتى أبا زيد الأنصاري (ت ٢١٥هـ)، فقال سمّيت منى لما يُمنى (يُراق) فيها من الدماء»^(٥٠).

ويدعم ذلك ما جاء في طبقات أبي بكر الزبيدي (ت ٣٧٩هـ) من أنّ أبا عمرو بن العلاء (ت ١٥٤هـ) سُئِلَ عن اشتقاق الخيل، فلم يعرف، فمرّ أعرابيٌّ مُحَرِّمٌ، فأراد السائل سؤال الأعرابيِّ، فقال له أبو عمرو: دَعْنِي، فأنا أَلَطَفُ بِسؤاله وأَعْرِفُ، فسأله، فقال الأعرابيُّ: اشتقاق الاسم من فعل المسَمَى. فلم يعرف من حضر ما أراد الأعرابيُّ، فسألوا أبا عمرو عن ذلك، فقال: ذهب إلى الحَيْلاء التي

في الخيل والعُجْب، ألا تراها تمشي العَرَضَنَة^(٥١) خَيْلًا وَتَكْبُرًا؟^(٥٢)، مما يحمل على الاعتقاد بأنّ المعنى متقدّم اللفظ كونه قائمًا في واقع الحال وقبله، هذا المعنى الذي لا يخرج وغيره، من حيّز القوة إلى حيّز الفعل إلّا إذا استدعي إلى الخروج في هيئة فصيحة ليعدّ اللفظ رمزًا لها، ممّا حدا بعبد القاهر الجرجاني إلى اعتبار «إطلاق اللفظ من غير معرفة بالمعنى قد صار ذاك الدّأب والدّيدن واستحکم الدّاء منه الاستحکام الشديد»^(٥٣).

ولعلّ ما يبرّر هذا الحكم والإقرار به، في رأينا، هو عدول المنكرين عن إثبات الفصاحة في المعاني وإثباتها للألفاظ. غير أن عبد القاهر الجرجاني، وإن ذهب مذهبًا آخر يقود إلى إنكار مبدأ الفصاحة في الألفاظ دون المعاني من منطلق نظرية النّظم، إلّا أنه فاته، وهو يورد بيّنًا شعريًا لامرئ القيس (ت ٥٦٥م)، وأربعة أبيات للبحثري (ت ٢٨٤هـ) على الترتيب، مراعيًا فيها مزيجي الترتيب والتقديم والتأخير^(٥٤)، أن يلحظ فيها ما قد يُخلّ بالقياس المعنوي حملاً على مخالفة القياس اللغوي الذي يخرج اللفظ عن كونه فصيحًا إلى لفظ غير فصيح، على نحو ما مرّ بنا.

فقول امرئ القيس^(٥٥):

أَيُّقْتُلُنِي وَالْمَشْرِفِيُّ^(٥٦) مُضَاجِعِي وَمَسْنُونَةٌ زُرْقٌ كَأَنْيَابِ أَعْوَالِ؟!
فيه «تكذيب منه لإنسان هَمَدَهُ بالقتل، وإنكار أن يقدر على ذلك ويستطيعه. ومثله أن يطمع طامع في أمر لا يكون مثله فيجَهَله في طمعه، فتقول: أيرضى عنك فلانٌ وأنت مقيمٌ على ما يكره؟ أتجد عنده ما تُحِبُّ وقد فعلت وصنعت؟ وعلى ذلك قوله تعالى ﴿أَلَلِّمُكُمُوهَا وَأَنْتُمْ لَهَا كَارِهُونَ﴾^{(٥٧)(٥٨)}.

فشبه امرؤ القيس التّبال في جدّتها ومضائها بأسنان الأعوال، وهو

تشبيهه وهمي، ونحن نعلم أن القياس يستلزم وجود لغة حديثة مقيسة على لغة قديمة من باب موازنة كلمات بكلمات، أو صيغ بصيغ، أو استعمال باستعمال، أو معنى بمعنى^(٥٩)؛ وهذا القياس لا يتّم إلا بطريقة منطقية كونه يساعدنا على صياغة ألفاظ جديدة واشتقاقات قد تكون شائعة في اللغة القديمة، وقد تكون نادرة فيها أو قد تكون غير موجودة إطلاقاً، فما بالك والمعاني بعدُ ليست قائمة إلا على سبيل التوهّم؟ وبهذا فإن القياس يعتمد في الدرجة الأولى على ذات اللغة ويستعين بقواعد النحويين والصرفيين.

ونمثّل لذلك بقوله: «أغوال» ومفردها «غُول»، وهي من «غَوْل» التي تدل على كل ما أخذ الإنسان من حيث لا يدري فأهلكه^(٦٠). وترجم العرب أنّه نوع من الشياطين يأكل الناس، أو دابة رأتمها العرب وعرفتها وقتلها تأبط شرّاً (ت ٨٠ ق. هـ)^(٦١)، وجمعه «أغوال» و«غيلان»^(٦٢). فكيف أمكن امرأ القيس استعمال هذا المخلوق الوهمي والمتعدّد الاحتمال المعنوي في أصل الوضع، ولو جاز له ذلك من حيث القياس والضرورة الشعرية، فيجعل له أنياباً من باب الاستعارة قياساً على نظير يشترك معه في معنى عام، وهو الاغتتيال؟ فالغول في عرف العرب تطلق على الصّداق والسّكر وُعدّ المفازة^(٦٣) والمشقة^(٦٤). كما أن الغول تطلق أيضاً على الهلكة والداهية والسّعلاة^(٦٥)، وعلى الحية، وساحرة الجنّ والمنيّة، ومن يتلوّن ألواناً من السّحرة والجنّ أو كل ما زال به العقل^(٦٦). فهل التزم امرؤ القيس (الشاعر الجاهلي) صحة قياس الفروع على فساد الأصول^(٦٧)، أي صحة جواز القياس على أصول فاسدة أو على فرضيات وهمية غير دقيقة؟ أم إنه حمل قياسه المعنوي على ما أكّده القرآن الكريم بعد ذلك من صحة معتقدات العرب وإيمانهم بها على سبيل التجريد لما

وقع عليهم من أذاها عياناً، فعبر عنها بوجه من وجوه القياس مع الفارق، فقال تعالى في إشارة إلى شجرة الزقوم التي تخرج في أصل الجحيم جزءاً للظالمين ﴿طَلَعَهَا كَأَنَّهُ رُؤُوسُ الشَّيَاطِينِ﴾^(٦٨).

أما قول البحري (ت ٢٨٤هـ)^(٦٩):

بَلَوْنَا ضَرَائِبَ مَنْ قَدْ نَرَى فَمَا إِنْ رَأَيْنَا لِفَتْحٍ ضَرِيبًا
هُوَ الْمَرْءُ أَبَدَتْ لَهُ الْحَادِثَا نَتْ عَزْمًا وَشِيكًا وَرَأْيَا صَلِيبًا
تَنْقَلُ فِي تَخْلُقِي سَوْدَدَ سَمَاحًا مُرَجِيَّ وَبَأْسًا مَهِيبًا
فَكَالسَيْفِ إِنْ جِئْتَهُ صَارَتْحًا وَكَالْبَحْرِ إِنْ جِئْتَهُ مُسْتَشِيبًا

والأبيات من قصيدة له في مدح الفتح بن خاقان ومعاتبته. فإذا كان عبد القاهر الجرجاني قد راقته هذه الأبيات، وأراد إشراك المثلّي في ما راقه فيها وما اهتزت له نفسه، فأراد منه تقصّي ذلك، ليرى ضرورة أن ليس إلا أن البحري قدّم وأخر، وعرف ونكر، وحذف وأضمر، وأعاد وكرّر، وتوخّى على الجملة وجهًا من الوجوه التي يقتضيها علم النحو فأصاب في ذلك كله، ثمّ لطف موضع صوابه وأتى ما أتى بوجوب الفضيلة^(٧٠)، فذهب عبد القاهر الجرجاني بذلك مذهبًا يقود إلى إنكار الفصاحة في اللفظ دون أن يكون للتركيب دخل في ذلك، غير أنه فاته أن يقف على أن قوله: «عزمًا وشيكًا» و«رأيًا صليبيًا» فيه ما يخلّ بالقياس المعنوي. ف«وشيك» في العزم استعمال غير وارد قبل البحري إلا في معنى السرعة والإسراع، و«وشك»: سُرْع، و«أوشك»: أَسْرَع، وامرأة وشيك: سريعة^(٧١). فالعزم يوصف بالشدة عادة^(٧٢)، إلا أن يكون قد أراد من وراء ذلك أن العزم صار أخًا له على سبيل المجاورة والاتصاف والقرب. كما أنّ الرأي لا يوصف بالصلافة^(٧٣) بل بالسداد، وإن كان

قد أورد «صليبا» بمعنى المصلوب، وهو في وجه من القياس جائز، ثُمَّ سُمِّي الشيء الذي يُصَلب عليه صليبا على المجاورة^(٧٤). وأصل الصليب من صَلَب، وهو العَلْمُ^(٧٥) والرأي ما يراه الإنسان في الأمر، وجمعه آراء^(٧٦)، والسداد: «الاستقامة كأنه لا ثلثة فيه، والصواب أيضا سداد»^(٧٧).

ويبدو أنّ مخالفة القياس المعنوي في ما أوردناه واضحٌ بيّن، ولا تشفع له سوى الضرورة الشعرية، ولا يستقيم المعنى فيه إلا بلطف التأويل والصنعة، على أن تحمل فصاحة لفظه على ما استعملته العرب، وخاصةً المحدثين منهم، باعتبار أنّ البحري أحدهم ولم يكثر في ألسنة العامة، فعدّ لا بأس به^(٧٨).

فهل لنا بعد هذا الذي قدّمنا له بالدراسة والتحليل، إلا أن نقول: إنّ الفصاحة لا تعدو أن تكون سلامة الكلام من التعقيد اللفظي والمعنوي فتشمل بذلك اللفظ والمعنى، ولزم بذلك تسمية المعنى بالفصيح. وما استبعاد الناس للقول بفصاحة المعنى واللفظ بعد فصيح، إلاّ لكون «حكم المعاني خلاف الألفاظ، لأن المعاني مبسّطة إلى غير غاية وممتدة إلى غير نهاية، وأسماء المعاني مقصورة معدودة، ومحصّلة محدودة»^(٧٩).

على أن يحمل معنى البلاغة على «التماس حُسن الموقع، والمعرفة بساعات القول، وقلة الحزق^(٨٠) [بما التبس] من المعاني أو غمُض، وبما شرد عليك من اللفظ أو تعدّر. وزين ذلك كلّ، وبهاؤه وحلاوته وسناؤه أن تكون الشمائل موزونة، والألفاظ معدّلة، واللهجة نقيّة. فإن جامع ذلك السنُّ والسّمّت والجمال وطول الصمت، فقد تم كلّ التمام، وكُمّل كلّ الكمال»^(٨١)، وهو كما ترى لا يتم إلاّ بفصاحة اللفظ والمعنى معًا.

الخاتمة

بعد استعراضنا شواهد تتصل بفصاحة اللفظ والمعنى، أفضى بنا البحث إلى جملة من النتائج، أهمها:

١- أن مدار الفصاحة عند القدماء هو كثرة استعمال اللفظ وخلوّ أحرفه من التنافر، ويُعده عن الابتذال والغرابة ومخالفة القياس اللغوي، لذا أمكنهم ترتيبه بين: أصيل ودخيل ومعرب ومولّد ومحدّث، الأمر الذي حدا بالدارسين المحدثين إلى إعادة النظر في بعض ما وجدوه متداخلاً من هذه المصطلحات.

٢- أنّ مردّد عدم اهتمام اللغويين بفصاحة المعاني اهتمامهم بفصاحة الألفاظ يرجع إلى كون الألفاظ عوارض معدودة ومحصّلة محدودة، والمعاني جواهر غير متناهية مبسّطة إلى غير غاية وممتدة إلى غير نهاية، الأمر الذي يثبت أنّ حكم المعاني خلاف الألفاظ.

٣- أنّ احتفال بعض العلماء بفصاحة المعنى أكثر من اعتدادهم بفصاحة اللفظ يسوّغه الاعتقاد بأنّ المعنى متقدّم اللفظ كونه قائماً في واقع الحال، يخرج من حيز القوّة إلى حيز الفعل في هيئة فصيحة يعد اللفظ رمزاً، الأمر الذي لا يعدم والحال هذه العلاقة الوطيدة بين الدالّ والمدلول.

٤- أنّ الاعتقاد السائد بأنّ معنى الفصاحة يُحمّل على سلامة الكلام من التعقيد اللفظي (دون المعنوي) كان وراء اختلاف تعامل العلماء مع الشعر واستشهادهم به بحسب العصور التي ينتمون إليها، فكان أن قبلوا بعض الصيغ الواردة فيه على فصاحتها أحياناً، وإن خالفت القياس المعنوي، لمواكبة هذا الشاعر أو ذاك لعصور الاحتجاج، فيجيزونها تقديراً للسياق الذي وردت فيه أو تأويلها من باب الضرورة الشعرية، ومثل ذلك تأتّى لامرئ القيس من استعمال الغول على نحوٍ لم يره أحد؛ في حين استثنوا الشعراء المولّدين

(والبحثري أحدهم) من دائرة احتجاجهم؛ لأنهم خالفوا بعض قواعدهم في الصياغة المعنوية ذاتها، ولم يحملوا أنفسهم عناء البحث عن تخرجات لها عند هؤلاء الشعراء، رافضين إرجاع ذلك إلى الضرورة الشعرية ما لم تكن قد تُدوولت عند شاعرٍ يحتج بلغته، وإن أقرّ بعض العلماء بتوفر شعر المحدثين على أسباب الفصاحة ولو بوجه من الوجوه، حتى همّوا أن يأمرؤا فتيانهم بروايته على نحو ما روي عن أبي عمرو بن العلاء، إلا أنهم لم يجرؤوا على خرق منطقٍ في الاستشهاد كان سائداً على زمانهم قائم على استبعاد الأوائل لجمهور الشعراء المحدثين.

الهوامش

- ١- ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٧٩م، (٤/٥٠٦ - ٥٠٧)، مادة (فصح)، والسيوطي، المزهري في علوم اللغة وأنواعها، شرح وتصحيح وعنونة وتعليق: محمد أحمد جاد المولى وعلي محمد الجاوي ومحمد أبي الفضل إبراهيم، دار الجيل، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، (١/١٨٤).
- ٢- الأبشيهي، المستطرف من كل فن مستظرف، تحقيق عبد الله أنيس الطباع، دار القلم، بيروت، لبنان، ص ٦٧.
- ٣- السيوطي، المزهري في علوم اللغة وأنواعها، (١/١٨٤).
- ٤- الأبشيهي، المستطرف من كل فن مستظرف، ص ٦٧.
- ٥- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تحقيق محمد رضوان الداية وفايز الداية، ط ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م، ص ٥١، ويوازن بما جاء في ابن خلدون، المقدمة، دار الجيل بيروت، فصل (في أن صناعة النظم والشعر إنما هي في صناعة الألفاظ لا في المعاني) ص ٦٣٩.
- ٦- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص ٥٠.

- ٧- المصدر السابق ص ٤٢ - ٤٣ .
- ٨- الأبيشي، المستطرف من كل فن مستظرف ص ٦٧ .
- ٩- المصدر السابق ص ٦٧ - ٧٧ .
- ١٠- اللكنة: عجمة في اللسان وعي. ينظر الجاحظ، البيان والتبيين، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط٢، دار الجيل، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، (١/٧٣-٧٤، ١٦٢).
- ١١- الإغلاق: كلام غلق أي مشكل، ينظر المصدر السابق (١/٢٥٤).
- ١٢- المصدر السابق (١/٢٦٢).
- ١٣- المصدر السابق (٢/٢٣٤).
- ١٤- أبو نصر الفارابي، الحروف، تحقيق محمد مهدي، دار الشروق، بيروت، ١٩٧٠م، ص ١٤٥ .
- ١٥- الأبيشي، المستطرف من كل فن مستظرف، ص ٦٧ .
- ١٦- الجاحظ، البيان والتبيين (١/٦٥)، وعبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز ص ٤٦ .
- ١٧- الجاحظ، البيان والتبيين (١/٦٥).
- ١٨- ابن جنّي، سر صناعة الإعراب، تحقيق حسن هندراوي، ط١، دار القلم، دمشق، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، ص ٨١١ - ٨٢٠ .
- ١٩- الأبيشي، المستطرف من كل فن مستظرف ص ٦٨ .
- ٢٠- ثعلب، الفصيح، تحقيق صبيح التميمي، دار الشهاب، باتنة، الجزائر، ١٩٧٩م، ص ٤٥ .
- ٢١- اللغات: تعني اللهجات في عرف القدماء .
- ٢٢- الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن، طبقات النحويين واللغويين، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، ط١، دار المعارف، القاهرة، ١٩٥٤م، ص ٣٥ .
- ٢٣- السيوطي، المزهري في علوم اللغة وأنواعها، (١/١٨٤).
- ٢٤- امرؤ القيس، ديوانه، دار صادر، بيروت ص ٤٤، وينظر السيوطي، المزهري في علوم اللغة وأنواعها، (١/١٨٥).
- ٢٥- الغدائر: جمع غديرة، وهي الخصلة من الشعر.

- ٢٦- الاستشزار: الارتفاع والرفع جميعًا.
- ٢٧- العقیصة: الخصلة المجموعة من الشعر، والجمع عَقَصٌ وعَقَائِصٌ، والفعل من الضلال والضلالة: ضَلَّ يَضِلُّ.
- ٢٨- مُتَّئِيٌّ: ما اعوجَّ من الشعر وانعطف منه.
- ٢٩- مرسل: مسترسل ممتد.
- ٣٠- السيوطي، المزهري في علوم اللغة وأنواعها، (١/١٨٦).
- ٣١- المصدر السابق (١/١٨٦).
- ٣٢- المصدر السابق (١/١٨٧).
- ٣٣- ابن جنِّي، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت، (٣/٧٨، ٩٣)، وقد نسبه المحقق إلى الشاعر أبي النجم على أنه أول أرجوزته الطويلة؛ وينظر السيوطي، المزهري في علوم اللغة وأنواعها، (١/١٨٦).
- ٣٤- السيوطي، المزهري في علوم اللغة وأنواعها، (١/١٨٦).
- ٣٥- المصدر السابق (١/١٨٨).
- ٣٦- المصدر السابق (١/١٨٩).
- ٣٧- المصدر السابق (١/١٨٩ - ١٩٠).
- ٣٨- ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، (٣/٣٤٤)، مادة (صرم).
- ٣٩- من الآية ٣٨ من سورة القصص.
- ٤٠- السيوطي، المزهري في علوم اللغة وأنواعها، (١/١٩٠).
- ٤١- ابن قتيبة، تفسير غريب القرآن، تحقيق أحمد صقر، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٨٩ هـ - ١٩٧٨ م، ص ٣٣٣.
- ٤٢- حازم القرطاجني، منهاج البلغاء وسراج الأدباء، تحقيق محمد الحبيب بن خوجة، دار الكتب الشرقية، تونس، ١٩٦٦ م، ص ٣٨٥ - ٣٨٦.
- ٤٣- المحدثون: هم المتأخرون من العلماء والأدباء، وهم خلاف المتقدمين، أما المحدثون من الشعراء فهم أصحاب الطبقة الرابعة والأخيرة في تصنيفات النحاة للشعراء إلى

طبقات من حيث الاستشهاد بشعرهم أو عدمه، ومن أعلام هذه الطبقة نذكر: بشار بن برد (ت ١٦٧هـ)، وأبا نواس (ت ١٩٩هـ)، وأبا تمام (ت ٢٣١هـ) والبحري (ت ٢٨٤هـ)، والمتنبي (ت ٣٥٤هـ). ينظر ابن قتيبة، الشعر والشعراء، مطبعة بريل، ليدن المحروسة، ١٩٠٢م، ١/٢٢٨. وعبد القادر البغدادي، خزانة الأدب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م، (١/٦ - ٧)، وينظر الجاحظ، البيان والتبيين (١/٤٩ - ٥٠).

٤٤ - المصدر السابق (١/١٩٧).

٤٥ - الدخيل: هو لفظ أعجمي استعمله العرب على وضعه العجمي في محاورتهم: محب الله بن عبد الشكور، فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت في أصول الفقه، دار العلوم الحديثة، بيروت لبنان، (١/٢١٢).

٤٦ - المعرب: هو ما تفوهت به العرب من أسماء أعجمية على منهاجها أو هو ما استعملته العرب من الألفاظ الموضوعية لمعانٍ في غير لغتها، السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، (١/٢٦٨).

٤٧ - المولّد: هو «ما أحدثه المولّدون الذين لا يحتج بألفاظهم»، المصدر السابق، (١/٣٠٤). ويريدون باللفظ المولّد ما استعمله المولّدون على غير استعمال الفصحاء من العرب: ينظر عبد الواحد وافي، فقه اللغة، دار تحفة مصر للطباعة والنشر، ص ١٩٩.

٤٨ - المحدث أو العامي: اقترن مصطلح المحدث بالمولّد في عرف القدماء، جاء في الفيروزآبادي، القاموس المحيط، المؤسسة العربية للطباعة والنشر، بيروت لبنان، ودار الجليل بيروت، (١/٣٦٠) مادة (الولد): «المولّد: المحدث من كل شيء، = ومن الشعراء لحدوثهم» والمحدثون هم الذين عاشوا بعد المولّدين إلى أيامنا هذه. ويسمى الكلام الذي عربه هؤلاء «المحدث» «تمييزاً له من المولّد، ونسميه نحن اليوم «عامياً»: محمد الأنطاكي، الوجيز في فقه اللغة، ط ٣، مكتبة دار الشرق، بيروت، ص ٤٤٧.

- ٤٩- ينظر السيوطي، المزهري في علوم اللغة وأنواعها، (٣٦٩/١)، وابن خلدون، المقدمة (الفصل ٤٧) ص ٦٣٩، وابن جنّي، الخصائص، (٢١٥/١-٢٢٣)، والجاحظ، البيان والتبيين، (٧٥/١).
- ٥٠- السيوطي، المزهري في علوم اللغة وأنواعها، (٣٥٣/١).
- ٥١- العرضة: أي معترضة من وجه ومرة من آخر.
- ٥٢- الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن، طبقات النحويين واللغويين، ص ٣٦، والسيوطي، المزهري في علوم اللغة وأنواعها، (٣٥٣/١).
- ٥٣- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص ٢٥٤.
- ٥٤- المصدر السابق ص ٦٥، ٨٦.
- ٥٥- امرؤ القيس، ديوانه، ص ١١٢.
- ٥٦- المشرفي: أحد نعوت السيف، وهو منسوب إلى المشارف، وهي قرى من أرض العرب تدنو من الريف، أبو عبيد القاسم بن سلام، كتاب السلاح (من الغريب المصنف)، تحقيق حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٥م، ص ١٧.
- ٥٧- الآية ٢٨ من سورة هود.
- ٥٨- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص ٨٦.
- ٥٩- ابن جنّي، الخصائص، (٣٥٨/١)، والسيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق أحمد محمد قاسم، مطبعة السعادة، القاهرة، ط ١، ١٩٧٦، ص ٩٦، وابن هشام الأنصاري، شرح جمل الزجاجي، دراسة وتحقيق علي محسن مال الله، ط ١، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م، ص ٣٥٥.
- ٦٠- ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، (٤٠٢/٤) مادة (غول).
- ٦١- الفيروزآبادي، القاموس المحيط، المؤسسة فن الطباعة، مصر، (٢٧/٤) مادة (غاله) وينظر إبراهيم أنيس وعبد الحليم منتصر وعطية الصوالحي، ومحمد خلف الله أحمد، المعجم الوسيط، دار الفكر، بيروت، (٦٦٧/٢)، مادة (غاله).
- ٦٢- الفيروزآبادي، القاموس المحيط، (٢٧/٤) مادة (غاله).

- ٦٣- بُعِدَ المفازة: ويسمى عَوْلًا، لأنه يعتال من مرّ به: ابن فارس، معجم مقاييس اللغة (٤/٤٠٢)، قال رؤبة (ت١٤٥هـ):
- بمشي به الأذمانُ كالمؤتة به تمطّث عَوَلٌ كحلّ مِيلَه
- بمجموعة أشعار العرب، وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج، وعلى أبيات مفردات منسوبة إليه، اعتنى بترتيبه وتصحيحه ولیم بن الورد البُروسيّ، ط٢، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م ص١٦٧.
- ٦٤- الفيروزآبادي، القاموس المحيط، (٤/٢٧) مادة (غاله).
- ٦٥- السّعلة: أنثى الغول، وهي من أخصب الغيلان، ينظر ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، (٣/٧٤)، مادة (سعل).
- ٦٦- الفيروزآبادي، القاموس المحيط، (٤/٢٧) مادة (غاله).
- ٦٧- وهو ما عالجّه ابن جني ضمن (باب في المستحيل، وصحة قياس الفروع على فساد الأصول) وأجازه، فذهب إلى إمكان ذلك. فمن أمثلة معالجته موضوع القياس بمنظوره الخاص قوله: «كأن يقول لك قائل: لو كانت الناقاة من لفظ (القنو) ما كان يكون مثالها من الفعل. فجوابه أن تقول: علّمه، وذلك أن النون عينٌ والألف منقلبة عن واو، والواو لام القنو، والقاف فاءه. ولو كان القنو مشتقًا من لفظ الناقاة لكان مثاله لَفَع. فهذان أصلان فاسدان، والقياس عليهما أو بالفرعين إليهما».
- الخصائص (٣/٣٢٧، ٣٣٩).
- ٦٨- الآية ٦٥ من سورة الصافات.
- ٦٩- البحتري، ديوانه، تحقيق حسن كامل الصيرفي، دار المعارف بمصر، (١/١٠١)
- وينظر عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز ص ٦٥.
- ٧٠- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز ص ٦٥.
- ٧١- الفيروزآبادي، القاموس المحيط، ٣/٣٣٤ مادة (وشك).
- ٧٢- المصدر السابق، (٤/١٥١) مادة (عزم).

- ٧٣- أورد ابن جنّي ضمن (باب في الرد على من ادّعى على العرب عنايتها بالألفاظ وإغفالها المعاني)، لفظ الصليب بمعنى: الشديد ذي الصلابة، في إشارة إلى نافذ الرأي بقوله: «وتعنو له مَيِّعَة (نشاط) الماضي الصليب»: الخصائص (٢١٩/١).
- ٧٤- ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، (٣٠٢/٣) مادة (صلب).
- ٧٥- المصدر السابق، (٣٠١/٣) مادة (صلب).
- ٧٦- المصدر السابق، (٤٧٢/٢) مادة (رأي).
- ٧٧- المصدر السابق، (٦٦/٣) مادة (سد).
- ٧٨- السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، (١٩٠/١).
- ٧٩- الجاحظ، البيان والتبيين، (٧٦/١).
- ٨٠- الخرق: التحير والدهش.
- ٨١- المصدر السابق، (١٨٨/١ - ٨٩).

ثبت المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- الأبيهي شهاب الدين: المستطرف من كل فن مستظرف، تحقيق عبد الله أنيس الطباع، دار القلم، بيروت، لبنان.
- ابن جيّي: الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت.
- سر صناعة الإعراب، تحقيق حسن هندأوي، ط١، دار القلم، دمشق، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- ابن خلدون: المقدمة، دار الجيل بيروت.
- ابن عبد الشكور محب الله، فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت في أصول الفقه، دار العلوم الحديثة، بيروت لبنان.
- ابن فارس: معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٧٩.

- ابن قتيبة: تفسير غريب القرآن، تحقيق أحمد صقر، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٨٩هـ - ١٩٧٨م.
- الشعر والشعراء، مطبعة بريل، ليدن المحروسة، ١٩٠٢م.
- ابن هشام الأنصاري: شرح جمل الزجاجي، دراسة وتحقيق علي محسن مال الله، ط ١، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- امرؤ القيس، ديوانه، دار صادر، بيروت.
- الأنطاكي محمد: الوجيز في فقه اللغة، ط ٣، مكتبة دار الشرق، بيروت.
- أنيس إبراهيم وآخرون: المعجم الوسيط، دار الفكر، بيروت.
- البحري: ديوانه، تحقيق حسن كامل الصيرفي، دار المعارف بمصر.
- البغدادي عبد القادر: خزانة الأدب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.
- ثعلب: الفصيح، تحقيق صبيح التميمي، دار الشهاب، باتنة، الجزائر، ١٩٧٩م.
- الجاحظ: البيان والتبيين، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط ٢، دار الجيل، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.
- الجرجاني عبد القاهر: دلائل الإعجاز، تحقيق محمد رضوان الداية وفايز الداية، ط ١، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- رؤبة بن العجاج: مجموعة أشعار العرب، وهو مشتمل على ديوانه وعلى أبيات مفردات منسوبة إليه، اعتنى بترتيبه وتصحيحه ولیم بن الورد البُروسي، ط ٢، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- الزبيدي أبو بكر محمد بن الحسن: طبقات النحويين واللغويين، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، ط ١، دار المعارف، القاهرة، ١٩٥٤م.
- السيوطي: الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق أحمد محمد قاسم، مطبعة السعادة، القاهرة، ط ١٩٧٦م.

-
- المزهري في علوم اللغة وأنواعها، شرح وتصحيح وعنونة وتعليق: محمد أحمد جاد المولى وعلي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار الجيل، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.
- الفارابي أبو نصر: الحروف، تحقيق محمد مهدي، دار الشروق، بيروت، ١٩٧٠م.
- الفيروزآبادي، القاموس المحيط، المؤسسة العربية للطباعة والنشر، بيروت لبنان، ودار الجيل بيروت.
- القاسم بن سلام أبو عبيد: كتاب السلاح (من الغريب المصنف)، تحقيق حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٥م.
- القرطاجني حازم: منهاج البلغاء وسراج الأدباء، تحقيق محمد الحبيب بن خوجة، دار الكتب الشرقية، تونس، ١٩٦٦م.
- وافي علي عبد الواحد: فقه اللغة، دار نهضة مصر للطباعة والنشر.